

قرار رقم (٥٧٢) لسنة ٢٠١١

بتاريخ ٢٠١١/ ٨/ ٢

باعتقاد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق مكافأة
نهاية الخدمة للعاملين بمحكمة النقض

رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين
الخاصة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين
في مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية
غير المصرفية.

وعلى قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٢ بتسجيل
صندوق مكافأة نهاية الخدمة للعاملين بمحكمة النقض برقم (٧٢٢).

وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها.

وعلى محضر إجتماع الجمعية العمومية للصندوق المنعقدة في ٢٠١٠/١١/٣
بالموافقة على تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي.

وعلى محضر إجتماع لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين
خاصة جديدة وتعديل أنظمتها الأساسية وتصفياتها والمشكلة بقرار رئيس الهيئة

رقم (١٥) لسنة ٢٠١٠ بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١١/٥/١٧ بإقتراح اعتماد
التعديل المقدم من الصندوق المذكور.

وعلى مذكرة الإدارة العامة لتعديلات نظم صناديق التأمين الخاصة بالهيئة
المؤرخة ٢٠١١/٧/٢٥.



قرر

٦٠٧٦ المادة (١) : أولاً : يستبدل بنصوص المادتين (٦ ، ٧) من الباب الثاني (شروط العضوية

والإشتراكات) والمادة (٢١) من الباب الرابع (النظام المالي للصندوق)

والمادة (٢٧) من الباب الخامس (السجلات والحسابات السنوية) والمادتين

(٤٨/ ١ ، ٤٩) من الباب التاسع (حل الصندوق أو إدماجه أو تصفيته)

والمادتين (٥٣ ، ٥٨) من الباب العاشر (أحكام عامة) النصوص التالية:-

الباب الثاني : (شروط العضوية والإشتراكات)

مادة (٦) : زوال صفة العضوية :

تزول صفة العضوية في الاحوال الآتية :-

أ - إنتهاء الخدمة بسبب :

١ - بلوغ سن الستين .

٢ - الوفاة .

٣ - العجز المنهي للخدمة (الكلى - الجزئى) .

٤ - النقل (إجباري - اختياري) .

٥ - الإستقالة من الخدمة .

٦ - الفصل من الخدمة .

٧ - المعاش المبكر .

ب - إنهاء العضوية من الصندوق بسبب :-

١ - الإستقالة أو الإنسحاب من الصندوق .

٢ - الفصل من الصندوق ويكون بقرار من مجلس إدارة الصندوق بناء علي تحقيق كتابي يثبت فيه إرتكاب العضو ما يخالف أحكام النظام الأساسي . ويخطر العضو بزوال صفة عضويته بموجب كتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال فتره لا تجاوز شهر من تاريخ زوال صفة العضوية .

ويجوز لمجلس الإدارة قبول العضو الذي زالت عضويته واعتباره عضواً بذات الصفة إذا زالت أسباب زوال الصفة بشرط ألا تتجاوز المدة من تاريخ زوال العضوية إلى تاريخ إعادة العضو خمس سنوات ، علي أن يقوم بسداد الميزة التأمينية السابق صرفها وكذلك جميع الاشتراكات المستحقة مستثمره بعائد استثمار سنوى طبقاً للعائد الوارد بالدراسة الاكتوارية وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ قبول إعادة عضويته ويكون إعادة العضوية وجوبية إذا كان زوال صفة العضوية خارج عن إرادة العضو .

مادة (٧) :

إذا تأخر العضو عن سداد الاشتراكات لمدة شهرين يقوم الصندوق بإخطاره بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بضرورة السداد وإذا لم يقم بالسداد خلال فترة غايتها شهر من تاريخ إخطاره أعتبر مفصولاً وفي حالة إستعداده لسداد الاشتراكات المتأخرة تحصل مضافاً إليها عائد استثمار سنوى من تاريخ الإستحقاق حتى تاريخ الأداء طبقاً للعائد الوارد بالدراسة الاكتوارية بشرط ألا تزيد المدة من تاريخ فصله إلى تاريخ إعادته عن خمس سنوات.



٤٦٠٧٦

الباب الرابع : (النظام المالي للصندوق)

مادة (٢١) : توظف أموال الصندوق علي الوجه الآتي:-

- (١) ٣٠% علي الأقل لشراء أوراق مالية حكومية أو مضمونة .
- (٢) ١٠% علي الأكثر في سندات قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية وبشرط ألا تزيد قيمة المستثمر في سندات صادرة عن جهة واحدة علي ٥% من جملة أموال الصندوق أو ٢٠% من رأس مال الجهة المصدرة للسندات .
- (٣) ٢٠% علي الأكثر في أسهم قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية أو وثائق صناديق الإستثمار وبشرط ألا تزيد قيمة المستثمر في أسهم صادرة عن جهة واحدة علي ٥% من جملة أموال الصندوق أو ٢٠% من رأس مال الجهة المصدرة للأسهم .
- (٤) ألا تزيد مجموع قيمة الإستثمار في السندات والأسهم ووثائق صناديق الإستثمار الصادرة عن جهة واحدة علي ١٠% من أموال الصندوق .
- (٥) ١٠% علي الأكثر في تملك عقارات موجودة داخل البلاد وبشرط ألا يزيد قيمة أي عقار علي ٣% من جملة أموال الصندوق وبعد موافقة الهيئة .
- (٦) ٢٥% علي الأكثر لمنح قروض نقدية لأعضاء وبما لا يزيد علي ٧٥% من الحقوق التأمينية المستحقة للعضو في حالة الإستقالة من الصندوق وقت الموافقة علي القرض ، علي أن يستهلك القرض خلال مدة لا تزيد عن ٣ سنوات ويمعدل إستثمار بما لا يقل عن العائد الوارد بالدراسة الاكتوارية .
- (٧) ودائع نقدية وشهادات إيداع بالعملة المحلية أو الأجنبية مودعة لدي البنوك المسجلة لدي البنك المركزي المصري وبشرط ألا تزيد جملة الإيداعات لدي أحد البنوك علي ٢٥% من جملة أموال الصندوق .

(٨) ١٠% علي الأكثر في إستثمارات أخرى تتفق مع الأغراض التي أنشئت من أجلها الصناديق وبشرط أن توافق عليها الهيئة.

الباب الخامس : (السجلات والحسابات السنوية)

مادة (٢٧) :

يحتفظ الصندوق بمقره بالدفاتر والسجلات ويجب أن يمسك السجلات الآتية :-

- (١) سجل العضوية .
- (٢) سجل محاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية .
- (٣) سجل الأموال المملوكة للصندوق ومقيد به إستثمارات الصندوق بالتفصيلات والتغيرات التي تطرأ عليها .



٤٦٠٧٦

- (٤) سجل الإيرادات
 - (٥) سجل الإشتراكات
 - (٦) سجل مطالبات الأعضاء والتعويضات والمزايا
 - (٧) سجل المصروفات ويجب أن تدون به البيانات الخاصة بها تفصيلياً
 - (٨) سجل قروض الأعضاء
- يجوز تطوير نظام المحاسبة بالصندوق باستخدام نظم الحاسب الآلي بالنسبة لبعض السجلات .

ويجب أن تعتمد جميع سجلات الصندوق من الهيئة قبل إستخدامها .
الباب التاسع : (حل الصندوق أو إدماجه أو تصفيته)

مادة (٤٨) :

يجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة شطب تسجيل الصندوق فى الأحوال الآتية :
(١) إذا تبين من نتيجة الفحص المنصوص عليه فى المادة (٢٤) أن أموال الصندوق لا تكفى للوفاء بالتزاماته.

مادة (٤٩) :

يصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة قراراً بتصفية الصندوق وشطب تسجيله.
كما يصدر قراراً بتعيين لجنة التصفية من ثلاثة أعضاء على أن يتضمن القرار تحديد نسبة مصروفات التصفية والمدة اللازمة للإنتهاء من عملها ، ويجوز تجديد مدة التصفية وتزاد مصروفاتها إذا اقتضى الأمر ذلك لحين إنتهاء اللجنة من أعمالها .
الباب العاشر : (أحكام عامة)

مادة (٥٣) :

يؤدى الصندوق إلى الهيئة رسماً سنوياً لمقابلة تكاليف الإشراف والرقابة بواقع (واحد في ٤٦٠٧٦ ألف) من جملة الإشتراكات عن السنة السابقة وفقاً للموارد الواردة بنموذج (٣) صناديق وذلك فى موعد غايته نهاية الشهر الثالث من إنتهاء السنة المالية للصندوق .

مادة (٥٨) :

يرجع فى شأن تعريف أجر الإشتراك ومعدل التدرج السنوي للأجور وكذلك قيم الإشتراكات السنوية وقيم المزايا التأمينية وغيرها من الأسس الفنية الواردة فى هذا النظام إلى التقرير الاكتوارى وملاحقه (إن وجدت) وأقرته الهيئة عن فحص المركز المالى للصندوق.

ثانياً : إضافة مادة جديدة برقم (٤٦ مكرر) للباب الثامن (التعديل على النظام الأساسى) نصها

كالتالى :-



الباب الثامن : (التعديل على النظام الأساسي)

مادة (٤٦ مكرر) :

بموجب قرار من رئيس الهيئة يتم تعديل بيانات تسجيل الصندوق بناءً على موافقة الجمعية العمومية وبما يتفق مع الدراسة الاكتوارية التي تعد لهذا الغرض وذلك بموجب طلب على نموذج (٢) صناديق :

مادة (٢) : يسرى هذا القرار اعتباراً من ٢٠١١/٧/١ .

مادة (٣) : على الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار .

د. عادل منير

عادل
نائب رئيس الهيئة



٤٦٠٧٦

قرار رقم (٥٧٢) لسنة ٢٠١١
بتاريخ ٢٠١١/٨ / ٢
باعتتماد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق مكافأة
نهاية الخدمة للعاملين بمحكمة النقض

رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والمراقبة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.
وعلى قرار رئيس الهيئة رقم (١٤٩) لسنة ٢٠٠٩ بتفويض نائب رئيس الهيئة في اعتماد والموافقة على كافة القرارات الخاصة بصناديق التأمين الخاصة.
وعلى قرار الهيئة المصرية للمراقبة على التأمين رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٢ بتسجيل صندوق مكافأة نهاية الخدمة للعاملين بمحكمة النقض برقم (٧٢٢).
وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها.
وعلى محضر إجتماع الجمعية العمومية للصندوق المنعقدة في ٢٠١٠/١١/٣ بالموافقة على تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي.
وعلى محضر إجتماع لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة وتعديل أنظمتها الأساسية وتصفياتها والمشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (١٥) لسنة ٢٠١٠ بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١١/٥/١٧ بإقتراح اعتماد التعديل المقدم من الصندوق المذكور.
وعلى مذكرة الإدارة العامة لتعديلات نظم صناديق التأمين الخاصة بالهيئة المؤرخة ٢٠١١/٧/٢٥.



٤٦٠٧٦

قرر

مادة (١) : أولاً : يستبدل بنص المادة (١١) من الباب الثالث (المزايا) النص التالي :-

الباب الثالث: (المزايا)

مادة (١١) :

فى حالة إنتهاء الخدمة بالإستقالة أو الفصل أو المعاش المبكر :
يصرف للعضو ٩٠% من اشتراكاته المسددة.

ثانيا : إضافة مادتين جديدتين برقمى (١٦ مكرر ، ١٦ مكرر ١) للباب الثالث (المزايا) نصهما
كالتالى :-

الباب الثالث: (المزايا)

مادة (١٦ مكرر) :

تخفض كافة المزايا التأمينية المنصرفة بواقع ٢٠% من قيمتها الواردة بهذا النظام.

مادة (١٦ مكرر ١) :

فى حالات الخروج الجماعى أياً كان سببه وعلى سبيل المثال المعاش المبكر أو
الإنسحابات أو الإستقالات الجماعية أو بسبب العجز الصحى :-
يتعين على الصندوق عدم صرف أية مستحقات لهؤلاء الأعضاء إلا بعد الحصول على
موافقة الهيئة.

مادة (٢) : يسرى هذا القرار اعتباراً من ٢٠١١/٧/١ .

مادة (٣) : ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية وعلى الجهات المعنية تنفيذه .

د. عادل منير
عادل منير
نائب رئيس الهيئة



٤٦٠٧٦

QF-٧٦٢-٠٢

بيان معتمد

بالتعديلات على لائحة النظام الأساسي
لصندوق مكافأة نهاية الخدمة للعاملين بمحكمة النقض
وفقاً لقرارى الهيئة رقمى (٥٧٢، ٥٧٢) لسنة ٢٠١١

النص المعدل	النص الحالي
<u>الباب الثانى : (شروط العضوية والإشتراكات)</u> <u>مادة (٦) : زوال صفة العضوية :</u> تزول صفة العضوية فى الاحوال الآتية :- أ - إنتهاء الخدمة بسبب : - ١ - بلوغ سن الستين . ٢ - الوفاة . ٣ - العجز المنهى للخدمة (الكلى - الجزئى) . ٤ - النقل (إجباري - اختياري) . ٥ - الإستقالة من الخدمة . ٦ - الفصل من الخدمة . ٧ - المعاش المبكر . ب - إنهاء العضوية من الصندوق بسبب :- ١ - الإستقالة أو الإنسحاب من الصندوق . ٢ - الفصل من الصندوق ويكون بقرار من مجلس إدارة الصندوق بناء على تحقيق كتابي يثبت فيه ارتكاب العضو ما يخالف احكام النظام الاساسي . ويخطر العضو بزوال صفة عضويته بموجب كتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال فترة لا تتجاوز شهر من تاريخ زوال صفة العضوية ، ويجوز لمجلس الإدارة قبول العضو الذي زالت عضويته واعتباره عضوا بذات الصفة اذا زالت اسباب زوال الصفة بشرط الا تتجاوز المدة من تاريخ زوال العضوية إلى تاريخ اعادة العضوية عن خمس سنوات ، وعلى ان يقوم بسداد الميزة التأمينية السابق صرفها وكذلك جميع الاشتراكات المستحقة مستثمرة بعائد استثمار سنوى يعادل تكلفة	<u>الباب الثانى : (شروط العضوية والاشتراكات)</u> <u>مادة (٦) : زوال صفة العضوية</u> تزول صفة العضوية فى الحالات الآتية : [أ] انتهاء الخدمة بسبب (١) بلوغ سن التقاعد القانونية . (٢) الوفاة . (٣) العجز المنهى للخدمة (٤) انتهاء الخدمة لاسباب اخرى . [ب] انتهاء العضوية من الصندوق بسبب لا ٤٦٠ (١) الاستقالة من الصندوق (٢) الفصل من الصندوق ويكون بقرار من مجلس إدارة الصندوق بناء على تحقيق كتابي يثبت فيه ارتكاب العضو ما يخالف احكام النظام الاساسي . ويخطر العضو بزوال صفة عضويته بموجب كتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال فترة لا تتجاوز شهر من تاريخ زوال صفة العضوية ، ويجوز لمجلس الإدارة قبول العضو الذي زالت عضويته واعتباره عضوا بذات الصفة اذا زالت اسباب زوال الصفة بشرط الا تتجاوز المدة من تاريخ زوال العضوية إلى تاريخ اعادة العضوية عن خمس سنوات ، وعلى ان يقوم بسداد الميزة التأمينية السابق صرفها وكذلك جميع الاشتراكات المستحقة مستثمرة بعائد استثمار سنوى يعادل تكلفة



تاريخ إعادة العضو عن خمس سنوات ، علي أن يقوم بسداد الميزة التأمينية السابق صرفها وكذلك جميع الاشتراكات المستحقة مستثمره بعائد استثمار سنوى طبقا للعائد الوارد بالدراسة الاكتوارية وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ قبول إعادة عضويته ويكون إعادة العضوية وجوبية إذا كان زوال صفة العضوية خارج عن إرادة العضو .

مادة (٧) :

إذا تأخر العضو عن سداد الاشتراكات لمدة شهرين يقوم الصندوق بإخطاره بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بضرورة السداد وإذا لم يقم بالسداد خلال فترة غايتها شهر من تاريخ إخطاره اعتبر مفصولاً وفي حالة استعداده لسداد الاشتراكات المتأخرة تحصل مضافاً إليها عائد استثمار سنوى من تاريخ الإستحقاق حتى تاريخ الأداء طبقاً للعائد الوارد بالدراسة الاكتوارية بشرط ألا تزيد المدة من تاريخ فصله إلى تاريخ إعادته عن خمس سنوات.

الباب الثالث: (المزايا)

مادة (١١) :

فى حالة إنتهاء الخدمة بالاستقالة أو الفصل أو المعاش المبكر :
يصرف للعضو ٩٠% من اشتراكاته المسددة.

مادة (١٦ مكرر) :

تخفيض كافة المزايا التأمينية المنصرفة بواقع ٢٠% من قيمتها الواردة بهذا النظام .

مادة (١٦ مكرر ١) :

فى حالات الخروج الجماعى أياً كان سببه وعلى سبيل المثال المعاش المبكر أو الإنسحابات أو الإستقالات

الفرصة البديلة وذلك خلال ثلاثة اشهر من تاريخ قبول اعاده عضويته ، ويكون اعاده العضوية وجوبية اذا كان زوال صفة العضوية خارج عن ارادة العضو .

مادة (٧) :

إذا تأخر العضو عن سداد الاشتراكات لمدة شهرين يقوم الصندوق بإخطاره بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بضرورة السداد وإذا لم يقم بالسداد خلال فترة غايتها شهر من تاريخ إخطاره اعتبر مفصولاً وفي حالة استعداده لسداد الاشتراكات المتأخرة ، تحصل مضافاً إليها عائد استثمار سنوى من تاريخ الاستحقاق حتى تاريخ الاداء يعادل تكلفة الفرصة البديلة و بشرط الا تزيد المدة من تاريخ فصله الى تاريخ إعادته عن خمس سنوات.

الباب الثالث: (المزايا)

مادة (١١) :

فى حالة انتهاء الخدمة بالاستقالة او الفصل يصرف العضو ٩٠% من اشتراكاته المسددة.

مادة (١٦ مكرر) :

لا توجد

مادة (١٦ مكرر ١) :

لا توجد



الباب الرابع : (النظام المالي للصندوق)

مادة (٢١) : توظف اموال الصندوق علي الوجه

الاتى:-

(١) ٢٥% علي الاقل لشراء اوراق مالية حكومية او مضمونة منها.

(٢) ١٥% علي الاكثر في سندات قابلة للتداول في سوق الاوراق المالية وبشرط الا تزيد قيمة المستثمر في سندات صادرة عن جهة واحدة علي ٥% مجملة اموال الصندوق او ٢٠% من رأس مال الجهة المصدرة للسندات .

(٣) ٢٥% علي الاكثر في اسهم قابلة للتداول في سوق الاوراق المالية وبشرط الا تزيد قيمة المستثمر في اسهم صادرة عن جهة واحدة علي ٥% من جملة اموال الصندوق او ٢٠% من رأس مال الجهة المصدرة للاسهم .

(٤) الا تزيد قيمة السندات والاسهم الصادرة عن جهة واحدة علي ١٠% من اموال الصندوق .

(٥) ١٠% علي الاكثر في تملك عقارات موجودة داخل البلاد ، وبشرط الا يزيد قيمة أى عقار علي ٣% من جملة اموال الصندوق .

(٦) منح قروض للاعضاء بما لا يزيد على ٢٥% من

جملة اموال الصندوق وبما لا يزيد على ٧٥% من

الحقوق التأمينية للعضو فى حالة الاستقالة على أن

يستهلك القرض خلال مدة لا تزيد عن ٣ سنوات

ويعمدل استثمار سنوى يعادل تكلفة الفرصة البديلة

الجماعية أو بسبب العجز الصحى :-

يتعين على الصندوق عدم صرف أية مستحقات لهؤلاء الأعضاء إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة.

الباب الرابع : (النظام المالي للصندوق)

مادة (٢١) : توظف اموال الصندوق علي الوجه

الاتى:-

(١) ٣٠% علي الأقل لشراء أوراق مالية حكومية أو مضمونة .

(٢) ١٠% علي الأكثر في سندات قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية وبشرط ألا تزيد قيمة المستثمر في سندات صادرة عن جهة واحدة علي ٥% من جملة أموال الصندوق أو ٢٠% من رأس مال الجهة المصدرة للسندات .

(٣) ٢٠% علي الأكثر في أسهم قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية أو وثائق صناديق الإستثمار وبشرط ألا تزيد قيمة المستثمر في أسهم صادرة عن جهة واحدة علي ٥% من جملة أموال الصندوق أو ٢٠% من رأس مال الجهة المصدرة للأسهم .

(٤) ألا تزيد مجموع قيمة الإستثمار في السندات والأسهم ووثائق صناديق الإستثمار الصادرة عن جهة واحدة علي ١٠% من أموال الصندوق .

(٥) ١٠% علي الأكثر في تملك عقارات موجودة داخل البلاد وبشرط ألا يزيد قيمة أي عقار علي ٣% من جملة أموال الصندوق وبعد موافقة الهيئة .

(٦) ٢٥% على الأكثر لمنح قروض نقدية لأعضاء

وبما لا يزيد على ٧٥% من الحقوق التأمينية

المستحقة للعضو فى حالة الإستقالة من الصندوق

وحيث الموافقة على القرض ، على أن يستهلك



القرض خلال مدة لا تزيد عن ٣ سنوات وبمعدل استثمار بما لا يقل عن العائد الوارد بالدراسة الاكتوارية .

(٧) ودائع نقدية وشهادات إيداع بالعملة المحلية أو الأجنبية مودعة لدى البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري ويشترط ألا تزيد جملة الإيداعات لدى أحد البنوك على ٢٥% من جملة أموال الصندوق.

(٨) ١٠% علي الأكثر في إستثمارات أخرى تتفق مع الأغراض التي أنشئت من أجلها الصناديق ويشترط أن توافق عليها الهيئة.

الباب الخامس : (السجلات والحسابات السنوية)

مادة (٢٧) :

يحتفظ الصندوق بمقره بالدفاتر والسجلات ويجب أن يمسك السجلات الآتية :-

(١) سجل العضوية .
(٢) سجل محاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية .

(٣) سجل الأموال المملوكة للصندوق ومقيد به إستثمارات الصندوق بالتفصيلات والتغيرات التي تطرأ عليها .

(٤) سجل الإيرادات .

(٥) سجل الإشتراكات .

(٦) سجل مطالبات الأعضاء والتعويضات والمزايا .

(٧) سجل المصروفات ويجب أن تدون به البيانات الخاصة بها تفصيليا .

(٨) سجل قروض الأعضاء .

يجوز تطوير نظام المحاسبة بالصندوق باستخدام نظم

(٧) ودائع نقدية بالعملة المحلية أو الأجنبية لدى البنوك في مصر المسجلة لدى البنك المركزي المصري ، ويشترط ألا تزيد جملة الإيداعات لدى أحد البنوك على ١٠% من جملة أموال الصندوق.

(٨) ١٠% علي الأكثر في إستثمارات أخرى توافق عليها الهيئة.

الباب الخامس : (السجلات والحسابات السنوية)

مادة (٢٧) :

يحتفظ الصندوق بمقره بالدفاتر والسجلات ويجب أن يمسك السجلات الآتية :-

(١) سجل العضوية .
(٢) سجل محاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية .

(٣) سجل الاموال المملوكة للصندوق وتفيد به استثمارات الصندوق بالتفصيلات والتغيرات التي تطرأ عليها .

(٤) سجل الإيرادات .

(٥) سجل الاشتراكات .

(٦) سجل مطالبات الاعضاء والتعويضات والمزايا .

(٧) سجل المصروفات ويجب ان تكون به البيانات الخاصة بها تفصيليا .

(٨) سجل سلفيات الاعضاء .

ويجب ان تعتمد هذه السجلات من الهيئة قبل استخدامها



ويتم الاعتماد دون مقابل .
ويجوز تطوير نظام المحاسبة بالصندوق وإدماج سجلات
الإيرادات والمصروفات وفقاً لذلك وبعد موافقة الهيئة على
ذلك.

الباب الثامن : (التعديل على النظام الأساسي)

مادة (٤٦ مكرر) :

لا توجد

الباب التاسع : (حل الصندوق أو إدماجه أو تصفيته)

مادة (٤٨) :

يجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة شطب تسجيل الصندوق
في الأحوال الآتية

(١) إذا تبين من نتيجة الفحص المنصوص عليه في
المادة (٢٠) أن أموال الصندوق لا تكفي للوفاء
بالتزاماته.

مادة (٤٩) :

يصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة قراراً بتصفية الصندوق
وشطب تسجيله.

كما يصدر قرار بتعيين لجنة التصفية من ثلاثة أعضاء
على أن يتضمن القرار تحديد نسبة مصروفات التصفية
والمدة اللازمة لإنهاء من عملها.

الباب العاشر : (أحكام عامة)

مادة (٥٣) :

يؤدي الصندوق إلى الهيئة رسماً سنوياً لمقابلة تكاليف

الحاسب الآلي بالنسبة لبعض السجلات .
ويجب أن تعتمد جميع سجلات الصندوق من الهيئة قبل
إستخدامها .

الباب الثامن : (التعديل على النظام الأساسي)

مادة (٤٦ مكرر) :

بموجب قرار من رئيس الهيئة يتم تعديل بيانات تسجيل
الصندوق بناءً على موافقة الجمعية العمومية وبما
يتفق مع الدراسة الاكتوارية التي تعد لهذا الغرض وذلك
بموجب طلب على نموذج (٢) صناديق .

الباب التاسع : (حل الصندوق أو إدماجه أو تصفيته)

مادة (٤٨) :

يجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة شطب تسجيل
الصندوق في الأحوال الآتية :

(١) إذا تبين من نتيجة الفحص المنصوص عليه في
المادة (٢٤) أن أموال الصندوق لا تكفي للوفاء
بالتزاماته.

مادة (٤٩) :

يصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة قراراً بتصفية الصندوق
وشطب تسجيله.

كما يصدر قراراً بتعيين لجنة التصفية من ثلاثة أعضاء
على أن يتضمن القرار تحديد نسبة مصروفات التصفية
والمدة اللازمة لإنهاء من عملها ، ويجوز تجديد مدة
التصفية وتزاد مصروفاتها إذا اقتضى الأمر ذلك لحين
إنهاء اللجنة من أعمالها .

الباب العاشر : (أحكام عامة)

مادة (٥٣) :

يؤدي الصندوق إلى الهيئة رسماً سنوياً لمقابلة تكاليف



٤٦٠٧٦

الإشراف والرقابة بواقع (واحد في الألف) من جملة الاشتراكات عن السنة السابقة وفقا للموارد الواردة بنموذج (٣) صناديق وذلك في موعد غايته نهاية الشهر الثالث من إنتهاء السنة المالية للصندوق .

مادة (٥٨) :

يرجع فى شأن تعريف أجر الإشتراك ومعدل التدرج السنوي للأجور وكذلك قيم الإشتراكات السنوية وقيم المزايا التأمينية وغيرها من الأسس الفنية الواردة فى هذا النظام إلى التقرير الاكتوارى وملاحقه (إن وجدت) وأقرته الهيئة عن فحص المركز المالى للصندوق.

تسرى هذه التعديلات اعتباراً من ٢٠١١/٧/١ .

الإشراف والرقابة بواقع واحد في الألف من جملة الاشتراكات عن السنة السابقة وذلك في موعد غايته شهر فبراير من كل عام .

مادة (٥٨) :

يرجع في شأن تعريف اجر الاشتراك ومعدل التدرج السنوي للأجور وكذلك قيم الاشتراكات السنوية وقيم المزايا التأمينية وغيرها من الاسس الفنية الواردة في هذا النظام الى التقرير الاكتواري .



٤٦٠٧٦